روسيا: كيف أجهضت الثورة

كريس هارمان

ترجمة: ميخائيل هارون

إصدار الاشتراكيون الثوريون

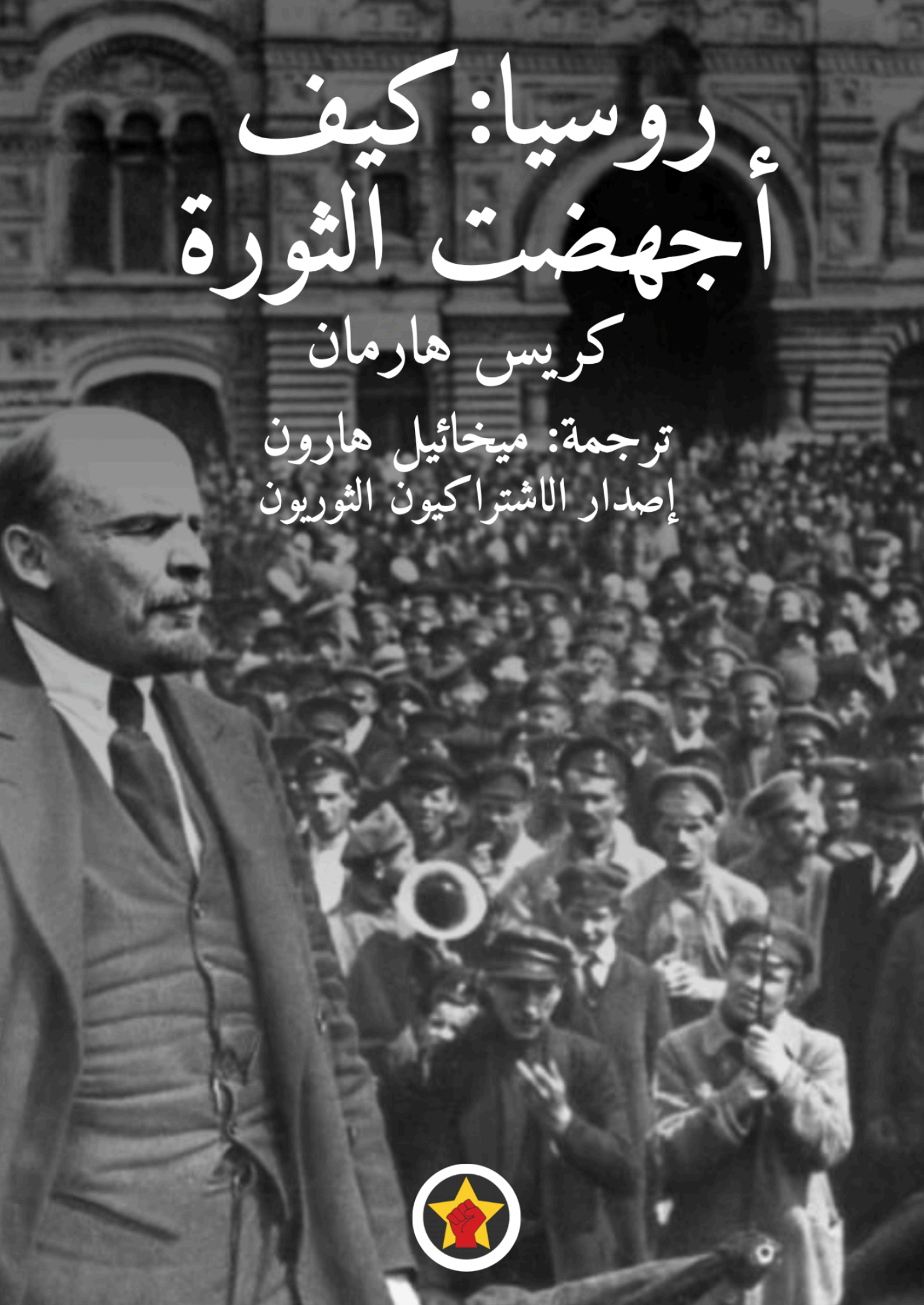

محتويات

الثورتان	2
الحرب الأهلية	4
من سلطة السوفييتات إلى ديكتاتورية البلاشفة	6
كرونشتادت والسياسة الاقتصادية الجديدة	8
الحزب والدولة والطبقة العاملة 1921–1928	10
انقسامات الحزب 1921–1929	14
المعارضة اليسارية	15
«اليمين» و«الوسط»	17
الثورة المضادّة	19
هوامش	23

1. الثورتان

صيغت الفترة بين ثورتي فبراير وأكتوبر 1917 بعمليتين متزامنتين. وقعت الأولى في المدن، وتمثّلت في نموّ بالغ السرعة لوعي الطبقة العاملة. وبحلول «أيام يوليو»، يبدو أنّ العمال الصناعيين -على الأقل- قد بلغوا فهمًا لاختلاف مصالح الطبقات في الثورة.

أمّا في الريف، فوقع نمط آخر من التمايز الطبقي؛ لم يكن بين طبقةٍ مالكةٍ وأخرى لا تطمح حتى إلى ملكيةٍ فردية، بل بين طبقتين مالكتين، من جهةٍ ملاكُ الأراضي، ومن الجهة الأخرى الفلاحون. ولم يكن قصدُ هؤلاء اشتراكيًا؛ فقد كان هدفهم الاستيلاء على أملاك الملاّك وتقسيمها على أساسٍ فردي. وفي هذا الحراك شارك حتى «الكولاك»، أي الفلاحون الأثرياء.

لم تكن الثورة لتقع لولا تزامُن هاتين العمليتين. وما جمعهما لم يكن وحدةَ الهدف النهائي، بل إنّ البرجوازية الصناعية، لأسبابٍ تاريخيةٍ عَرَضيّة، لم تستطع أن تقطع سياسيًا مع كبار ملاك الأراضي. وقد دفع عجزُها هذا الفلاحين (وكان الجيشُ فعليًا جزءًا منهم) والعمّالَ إلى الوقوف في معسكرٍ واحد:

> «من أجل تحقيق الدولة السوفييتية، كان لا بدّ من تقاربٍ وتداخلٍ متبادَل لعاملين ينتميان إلى نوعين تاريخيين مختلفين تمامًا: حربٍ فلاحية -أي حركةٍ تميّز بدايات التطور البرجوازي- وانتفاضةٍ بروليتارية، وهي الحركة التي تؤذن بانحداره.» [1]

ولولا تعاطف الجيش الذي يغلب عليه الفلاحون لما أمكن لانتفاضةِ المدن أن تنجح. كما أنّ الفلاحين أنفسهم ما كانوا ليخوضوا نضالًا ناجحًا لولا أن قادهم وتلّحم صفوفَهم قوةٌ مركزيةٌ خارجية. وفي روسيا عام 1917 لم تكن ثمة قوة ممكّنة لتأدية هذا الدور سوى الطبقة العاملة المنظمة. وكانت هذه الإمكانية، أي جذب الفلاحين إلى جانبها في اللحظة الحاسمة، هي التي مكّنت العمال من الاحتفاظ بالسلطة في المدن.

لقد جرى نزعُ ملكيةِ البرجوازية وحلفائها من ملاك الأراضي. غير أنّ الطبقات التي شاركت في هذا النزع لم تكن تتقاسم مصلحةً مشتركةً بسيطةً على المدى البعيد. ففي المدن وُجدت طبقة يعتمد وجودُها ذاته على النشاط الجماعي؛ وفي الريف طبقةٌ لا يتوحّد أفرادُها -حتى فيما بينهم- إلا لحظةَ الاستيلاء على الأرض، ثم يزرعونها بعد ذلك فرديًا. وبمجرّد أن تنتهي عمليةُ الاستيلاء والدفاع عنها، لا يربطُهم بأيِّ دولةٍ إلا حوافزُ خارجية.

كانت الثورة، إذن، في جوهرها دكتاتوريةَ العمال على سائر الطبقات في المدن - وفي المدن الكبرى كانت حكمَ الأغلبية عبر السوفييتات- ودكتاتوريةَ المدن على الريف. وفي المرحلة الأولى من تقسيم الأملاك استطاعت هذه الدكتاتورية الاتّكاء على دعم الفلاحين، بل دافع عنها حرابُهم. ولكن، ماذا بعد ذلك؟

لقد شغل هذا السؤالُ الاشتراكيين الروس أنفسَهم زمنًا طويلًا قبل الثورة. وكان إدراكُ أن ثورةً اشتراكيةً في روسيا ستُبتلع حتمًا داخل الكتلة الفلاحية أحدَ أسبابِ نظر جميع الماركسيين في روسيا -ومنهم لينين، باستثناء تروتسكي وبارفوس في بداياته- إلى الثورة المقبلة بوصفها ثورةً برجوازية. ولمّا اقترح بارفوس وتروتسكي لأول مرة أنّ الثورة قد تُنتج حكومةً اشتراكية، كتب لينين:

> «هذا لا يمكن أن يكون، لأنّ مثل هذه الدكتاتورية الثورية لا يمكن أن تحظى بالاستقرار ... إلا استنادًا إلى الغالبية العظمى من الشعب. فالبروليتاريا الروسية تُشكّل الآن أقليةً من سكان روسيا».

وقد تمسّك بهذا الرأي حتى عام 1917. ولمّا قَبِلَ لاحقًا، وناضل من أجل، إمكانِ مآلٍ اشتراكيٍّ للثورة، فلأنه رآها مرحلةً من ثورةٍ عالمية توفّر للطبقة العاملة الأقليّة في روسيا حمايةً من التدخّل الأجنبي، ومعونةً لمصالحة الفلاحين مع حكمها.

وقبل ثمانية أشهر من ثورة أكتوبر كتب إلى العمال السويسريين: «لا تستطيع البروليتاريا الروسية، بقواها وحدها، أن تُكمِل الثورةَ الاشتراكية بنجاح». وبعد أربعة أشهر من الثورة (في 7 آذار/مارس 1918) كرّر القول: «الحقيقة المطلقة أنّه من دون ثورةٍ في ألمانيا سنَهلك».

2. الحرب الأهلية

بدت السنوات الأولى من الحكم السوفييتي وكأنها تؤكّد أفق الثورة العالمية. وقد تميّزت الفترة 1918–1919 باضطراباتٍ اجتماعية لم تُرَ منذ 1848. ففي ألمانيا والنمسا أعقبت الهزيمةُ العسكريةَ الإطاحةَ بالملكية. وكان الحديث عن السوفييتات يدور في كل مكان. وفي المجر وبافاريا تولّت حكوماتٌ سوفييتية السلطة، وإن كانت لفترةٍ وجيزة. وفي إيطاليا جرى احتلال المصانع.

ومع ذلك، لم يكن بالإمكان محو إرث خمسين عامًا من التطوّر التدريجي بهذه السرعة. فقد ملأت القياداتُ القديمة للاشتراكيين الديمقراطيين والنقابات العمّالية الفراغَ الذي خلّفته الأحزابُ البرجوازية التي فقدت مصداقيتها. أمّا اليسار الشيوعي، من جهةٍ أخرى، فكان لا يزال يفتقر إلى التنظيم الكافي للاستجابة لهذا الواقع، وتحرّك حين لم يكن هناك دعمٌ جماهيري، وحين وُجد الدعمُ الجماهيري أخفق في التحرّك.

مع ذلك، كان استقرارُ أوروبا بعد عام 1919 -في أفضل الأحوال- هشًّا. ففي كل بلدٍ أوروبي تعرّض البناءُ الاجتماعي لتهديداتٍ جسيمة خلال السنوات الخمس عشرة التالية. كما أن خبراتِ الأحزاب الشيوعية والطبقةِ العاملة وضعتْهما في موقعٍ أفضل بكثير لفهم ما يجري.

ومع ذلك لم يكن البلاشفةُ الروس ينوون انتظارَ الثورة في الخارج. فقد بدا الدفاعُ عن الجمهورية السوفييتية والتحريضُ على الثورة خارجها أمرين لا ينفصلان. وعلى الأقل في الوقت الراهن، كانت المهامُّ المطروحة في روسيا تُحدَّد لا من قِبل قادة البلاشفة، بل بواسطة القوى الإمبريالية الدولية، التي شرعت في «حملةٍ صليبية» ضدّ الجمهورية السوفييتية. كان لا بدّ من دحرِ الجيوش البيضاء والأجنبية قبل النظر في أيّ مسائل أخرى. ولتحقيق ذلك، وجبَ استخدامُ كل الموارد المتاحة.

وبمزيجٍ من الدعم الشعبي والحماسة الثورية وأحيانًا، على ما يبدو، الإرادة الخالصة، جرى طردُ القوى المضادّة للثورة (مع أنّها واصلت العمل في الشرق الأقصى السوفييتي حتى عام 1924). لكن الثمن المدفوع كان هائلًا.

ولا يُقاس هذا الثمنُ بالمقاييس المادية فحسب، وإن كان من هذه الزاوية وحدها عظيمًا. فقد أصيب قبل كل شيء الإنتاجُ الصناعي والزراعي بأذى جسيم. ففي عام 1920 لم يتجاوز إنتاجُ الحديدِ الزهر 3٪ من مستوى ما قبل الحرب؛ والقنّب 10٪؛ والكتّان 25٪؛ والقطن 11٪؛ والبنجر 15٪.

وقد عَنى ذلك حرمانًا وشدّةً ومجاعة، وأكثر من ذلك. فاختلالُ الإنتاج الصناعي كان أيضًا اختلالًا في أوضاع الطبقة العاملة؛ إذ تقلّصت إلى 43٪ من حجمها السابق، وعاد الباقون إلى قراهم أو قضَوا في ساحات القتال. وبالمعنى الكميّ الخالص، تقلّصت أهميةُ الطبقة التي قادت الثورة -تلك التي شكّلت عملياتُها الديمقراطية النواةَ الحيّةَ للسلطة السوفييتية- إلى النصف.

أمّا في الواقع الفعلي فكان الوضع أسوأ؛ فما تبقّى لم يكن حتى نصفَ تلك الطبقة التي كانت تُدفَع إلى الفعل الجماعي بحكم طبيعة شروط حياتها. كان الناتجُ الصناعي لا يتجاوز 18٪ من مستوى ما قبل الحرب، وكانت إنتاجيةُ العمل لا تزيد على ثلث ما كانت عليه. وللبقاء أحياء، لم يكن بمقدور العمّال الاعتمادُ على ما يشتريه منتَجُهم الجماعي؛ فلجأ كثيرون إلى المقايضة المباشرة لمنتجاتهم -أو حتى أجزاءٍ من آلاتهم- مع الفلّاحين مقابل الغذاء.

لم تُستنزَف الطبقةُ القائدة للثورة فحسب، بل كانت الروابطُ التي تصل أعضاءَها تتفكّك سريعًا. ولم يعد العاملون في المصانع هم أنفسُهم الذين شكّلوا نواةَ الحركة الثورية عام 1917؛ إذ قاتل العمّالُ الأشدُّ نضاليةً -وهذا طبيعي- في الجبهة، وتحمّلوا أفدحَ الخسائر. ومن نجا منهم كان مطلوبًا لا في المصانع فحسب، بل ككوادر في الجيش، أو كمفوّضين لضمان استمرار عمل جهاز الدولة. وحلّ مكانَهم فلّاحون عزل من الريف، بلا تقاليد أو تطلّعاتٍ اشتراكية.

لكن ما مصيرُ الثورة إذا كفّت الطبقةُ التي صنعتها عن الوجود بمعنىً ذي دلالة؟ لم يكن هذا سؤالًا بوسع قادة البلاشفة توقّعه. فقد قالوا دائمًا إن عُزلة الثورة ستفضي إلى تدميرها على يد الجيوش الأجنبية والثورة المضادّة الداخلية. أمّا ما واجهوه الآن فكان نجاحَ الثورة المضادّة القادمة من الخارج في تدمير الطبقة التي قادت الثورة، مع الإبقاء على جهاز الدولة الذي شيّدته سليمًا. لقد نجت السلطةُ الثورية، ولكن تغييراتٍ جذريةً كانت تتشكّل في بنيتها الداخلية.

3. من سلطة السوفييتات إلى ديكتاتورية البلاشفة

كانت مؤسّسات 1917 الثورية -وعلى رأسها السوفييتات- مرتبطةً عضويًا بالطبقة التي قادت الثورة. ولم تكن لتوجد فجوة بين تطلعات ونوايا أعضائها وبين تطلعات العمال الذين انتخبوهم. فبينما كانت الجماهيرُ منشفيّةً كانت السوفييتات منشفيّة؛ وحين بدأت الجماهير تتبع البلاشفة تبعتها السوفييتات كذلك.

أمّا حزبُ البلاشفة فلم يكن إلا هيئةً من مناضلين واعين طبقيًا ومنسَّقين، يستطيعون صياغة السياسات واقتراح مسارات العمل إلى جانب هيئات مماثلة، في السوفييتات كما في المصانع نفسها. وكانت آراؤهم المتماسكة وانضباطهم الذاتي يعنيان قدرتهم على تنفيذ السياسات بفعالية فقط إذا تبعتهم جماهيرُ العمال.

حتى الخصومُ الثابتون للبلاشفة اعترفوا بذلك. فقد كتب أبرزُ ناقدٍ منشفي لهم:

> «تفهموا من فضلكم، أنّ أمامنا بعد كل شيء انتفاضةٌ منتصرة للبروليتاريا. البروليتاريا بأسرها تقريبًا تدعم لينين وتتوقع تحررَها الاجتماعي من هذه الانتفاضة ...» [2]

وحتى حين أن أخذت الحربُ الأهلية طريقها، أمكن استمرارُ هذه الجدلية الديمقراطية بين الحزب والطبقة. فقد احتفظ البلاشفة بالسلطة بصفتهم حزبَ الأغلبية في السوفييتات، غير أنّ أحزابًا أخرى ظلّت موجودةً فيها أيضًا. وبقي المناشفة يعملون قانونيًا ويتنافسون مع البلاشفة على التأييد حتى يونيو/حزيران 1918.

غير أنّ الإبادة الجزئية للطبقة العاملة غيّرت كلَّ ذلك. وبحكم الضرورة، بدأت المؤسّساتُ السوفييتية تكتسب حياةً مستقلّةً عن الطبقة التي نشأت منها. فالعمالُ والفلاحون الذين خاضوا الحربَ الأهلية لم يكونوا قادرين على حكم أنفسهم جمعيًا من مواقعهم في المصانع. وكان لا بدّ للعمال الاشتراكيين المنتشرين على امتداد مناطق الحرب وعرضها من تنظيمٍ وتنسيقٍ عبر جهازٍ حكوميٍّ مركزيّ مستقلٍّ عن سيطرتهم المباشرة، على الأقل مؤقتًا.

وبدا للبلاشفة أنّ مثل هذا البنيان لا يمكن الحفاظُ على تماسكه إلا إذا اشتمل في داخله على أولئك الذين يدعمون الثورة من أعماقهم، أي البلاشفة وحدهم. فالاشتراكيون الثوريون اليمينيون كانوا محرّكي الثورة المضادة. والاشتراكيون الثوريون اليساريون كانوا على استعدادٍ للجوء إلى الإرهاب عندما يختلفون مع سياسة الحكومة. أمّا المناشفة فكانت سياستُهم تتمثّل في مساندة البلاشفة ضد الثورة

المضادة، مع مطالبتهم هؤلاء بتسليم السلطة للجمعية التأسيسية (وهو أحد المطالب الرئيسة للثورة المضادة).

في الواقع، كان هذا يعني أنّ الحزبَ يضمّ مؤيّدين ومعارضين للسلطة السوفييتية معًا. وقد انتقل كثيرٌ من أعضائه إلى جانب «البيض» (فمثلًا تعاطفت منظماتُ المناشفة في منطقة الفولغا مع حكومة سامارا المضادّة للثورة، وانضمّ عضوٌ من اللجنة المركزية للمناشفة، إيفان مايسكي — الذي أصبح لاحقًا سفيرَ ستالين — إليها). [3] وكان ردُّ البلاشفة السماحَ لأعضاء الحزب بحرياتهم (في معظم الأحيان على الأقل)، مع منعهم من العمل كقوةٍ سياسيةٍ فعالة. فمثلًا لم يُسمح لهم بصحافةٍ بعد يونيو/حزيران 1918 إلا لثلاثة أشهر في العام التالي.

ولم يكن للبلاشفة في هذا خيار. فلم يكن في وسعهم التخلّي عن السلطة لمجرّد أنّ الطبقة التي مثّلوها كانت قد تلاشت وهي تقاتل للدفاع عن تلك السلطة. كما لم يكن في وسعهم التسامحُ مع نشر الأفكار التي تقوّض أساسَ سلطتهم، تحديدًا لأنّ الطبقةَ العاملة نفسها لم تعد موجودةً ككتلة منظّمةٍ جمعيًا قادرةٍ على تحديد مصالحها الخاصة.

وبحكم الضرورة، استُبدلت دولةُ 1917 السوفييتية بدولةِ الحزب الواحد ابتداءً من عام 1920 فصاعدًا. وأضحت السوفييتاتُ الباقيةُ واجهةً لسلطة البلاشفة على نحوٍ متزايد (مع أنّ أحزابًا أخرى، مثل المناشفة، واصلت العمل فيها حتى عام 1920).ففي موسكو مثلاً، لم تُجرَ انتخابات لمجلس السوفيات لأكثر من 18 شهرًا عام 1919. [4]

4. كرونشتادت والسياسة الاقتصادية الجديدة

من المفارقات أنّ نهاية الحرب الأهلية لم تُخفِّف وطأة هذا الوضع، بل عمّقته في وجوهٍ عديدة. فمع زوال الخطر المباشر للثورة المضادّة، انقطع الخيطُ الذي كان يَشدُّ معًا عمليتين ثوريتين: سلطةَ العمال في المدن والانتفاضاتِ الفلاحيةَ في الريف.

وبعد أن استولى الفلاحون على الأرض وغدوا مالكيها، فتر اهتمامُهم بالمقاصد الجماعية لثورة أكتوبر. صارت دوافعُهم فرديةً نابعةً من طابع عملهم الفردي؛ إذ سعى كلُّ واحدٍ إلى تعظيم مستوى معيشته بجهده على قطعته من الأرض. والواقع أنّ الشيءَ الوحيد القادرَ آنذاك على جمع الفلاحين في جماعةٍ متماسكةٍ كان مقاومتَهم الضرائبَ وجمعَ الحبوب القسريَّ المُوجَّه لإطعام سكان المدن.

بلغت ذروةُ هذه المعارضة قبل أسبوعٍ من انعقاد المؤتمر العاشر للحزب. إذ اندلع تمردٌ للبحّارة في حصنِ كرونشتادت، الحارسِ لمداخل بتروغراد. وقد نظر كثيرون لاحقًا إلى ما تلا ذلك بوصفه أولَ شرخٍ بين النظام البلشفي ومقاصده الاشتراكية، واستُخدم كونُ بحّارة كرونشتادت من القوى الدافعة الرئيسية في ثورة 1917 حُجّةً على ذلك.

غير أنّه في حينه لم يشكّ أحدٌ داخل الحزب البلشفي -حتى «معارضةُ العمال» التي ادّعت تمثيلَ نفورِ كثيرٍ من العمّال من النظام- في ما يلزمُ فعلُه. والسبب بسيط: فكرونشتادت عام 1920 لم تكن كرونشتادت عام 1917. لقد تبدّل التكوينُ الطبقيُّ لبحّارتها؛ إذ غاب منذ زمنٍ أفضلُ عناصرها الاشتراكيين للقتال في الخطوط الأمامية، وحلّت محلّهم في الأغلب عناصرُ فلاحية كان ولاؤها للثورة على قدر مصالح طبقتها.

وقد انعكس هذا في مطالب التمرّد: «سوفييتات بلا بلاشفة» و«سوقٌ حرّة في الزراعة». لم يكن في وُسع القادة البلاشفة الاستجابةَ لمثل هذه المطالب؛ إذ كان ذلك يعني تصفيةَ المقاصد الاشتراكية للثورة بلا نضال. فبرغم عِلّاته، كان الحزبُ البلشفي القوةَ الوحيدةَ التي ساندت سلطةَ السوفييت بإخلاصٍ كامل، فيما تردّدت الأحزابُ الأخرى -حتى الاشتراكية منها- بينه وبين الانحياز إلى «البيض». ولهذا انجذب إليه خيرةُ المناضلين.

إن الدعوة إلى «سوفييتات بلا بلاشفة» لا تعني إلا «سوفييتات بلا الحزب» الذي سعى على نحوٍ متّسق إلى تمثيل المقاصد الاشتراكية والجماعية للطبقة العاملة في الثورة. وما عبَّر عنه تمرّدُ كرونشتادت، في الجوهر، هو التباينُ البنيويُّ البعيدُ المدى في المصالح بين الطبقتين اللتين صنعتا الثورة.

ومن ثمّ ينبغي النظرُ إلى قمع التمرّد لا بوصفه اعتداءً على الجوهر الاشتراكي للثورة، بل بوصفه مسعى يائسًا -استخدم القوة- للحيلولة دون أن تُفضي المعارضةُ الفلاحيةُ المتناميةُ لأهدافها الجماعية إلى تدميرها. [5]

ومع ذلك، فإن مجردَ وقوع كرونشتادت كان نذيرًا؛ إذ طرح موضعَ تساؤلٍ الدورَ القياديَّ للطبقة العاملة في الثورة بأسرها. فهذا الدورُ لم يعد مُسنَدًا إلى نمطٍ اقتصاديٍّ أرقى تمثّله الطبقةُ العاملة، ولا إلى إنتاجيتها الأعلى، بل إلى القوة المادية فحسب. ولم تعد هذه القوةُ تُمارَس مباشرةً على يد العمال المسلّحين أنفسهم، بل عبر حزبٍ باتت صلتُه بالطبقة العاملة غيرَ مباشرة: صلةُ أفكارٍ، لا صلةَ تنظيمٍ مباشر كما في أيام 1917.

كانت مثلُ هذه السياسة ضرورةً آنذاك؛ غير أنّ فيها قليلًا مما يمكن للاشتراكيين تأييدُه في ظرفٍ آخر. فبدلًا من أن تكون الثورةُ في روسيا «حركةً واعيةً بذاتها، مستقلةً، تقوم بها الأغلبيةُ الساحقةُ لمصلحةِ الأغلبيةِ الساحقة»، بلغت طورًا غدت فيه تعني استغلالَ الريف من قِبَل المدن، وتثبيتَه بالقوة وحدَها. وكان واضحًا لدى جميع التيارات داخل الحزب البلشفي أنّ هذا الوضعَ يُبقي الثورةَ مهدَّدةً بالانقلاب عليها عبر انتفاضاتٍ فلاحية.

وبدا أنّ ثمة خيارًا واحدًا لا غير: القبولَ بالعديد من مطالب الفلاحين، مع الإبقاء في الوقت نفسه على جهاز دولةٍ اشتراكيٍّ قويٍّ ومركزي. وهذا ما سعت إليه السياسةُ الاقتصاديةُ الجديدة (النيب، NEP)؛ إذ كان هدفُها مُصَالحةَ الفلاحين مع النظام وتشجيعَ التطور الاقتصادي بمنح قدرٍ محدودٍ من الحرية للإنتاجِ السلعيِّ الخاص. وأضحت الدولةُ وصناعاتُها المملوكةُ لها عنصرًا واحدًا ضمن اقتصادٍ تحكمه احتياجاتُ الإنتاجِ الفلاحي ولُعبةُ قوى السوق.

5. الحزب والدولة والطبقة العاملة 1921–1928

في فترة السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب، NEP) لم يعد في مقدور روسيا، بأي معنى، أن تزعم أنها «اشتراكية»؛ لا من حيث علاقة الطبقة العاملة بالدولة التي أنشأتها ابتداءً، ولا من حيث طبيعة العلاقات الاقتصادية الداخلية. فلم يكن العمال يمارسون السلطة، ولم يكن الاقتصاد مُخطَّطًا. غير أنّ الدولة -ذلك الجهاز من الرجال المسلّحين الذي يسيطر على المجتمع ويُشرف عليه- كانت بيد حزبٍ تحرّكه مقاصدُ اشتراكية. وبدا أنّ اتجاه سياساته سيكون اشتراكيًّا.

ومع ذلك كان المشهد أكثر تعقيدًا. أوّلًا، لم تكن مؤسساتُ الدولة التي هيمنت على المجتمع الروسي مطابقةً لِما كان عليه الحزبُ البلشفي المناضل عام 1917. فالذين كانوا في الحزب إبّان ثورة فبراير كانوا اشتراكيين ملتزمين خاطروا كثيرًا في مقاومة القمع القيصري تعبيرًا عن مُثلهم. وحتى أربع سنواتٍ من الحرب الأهلية والعزلة عن الجماهير العمالية لم يكن يسيرًا أن تمحو تطلعاتهم الاشتراكية.

ولكن بحلول 1919 لم يعودوا سوى عُشر الحزب، وبحلول 1922 تقلّصوا إلى نحو جزء من أربعين جزءًا منه. وخلال الثورة والحرب الأهلية شهد الحزب نموًّا مطّردًا؛ عكَسَ جزئيًا نزوعَ كل العمال المناضلين والاشتراكيين الموقنين إلى الانضمام، لكنه كان أيضًا نتاجَ عواملَ أخرى: فبعد أن استُنزِفت الطبقةُ العاملة، اضطلع الحزبُ بإدارة كل المناطق التي تُدار سوفييتيًا، ولم يكن ذلك ممكنًا إلا بتوسيع صفوفه.

ثمّ، ما إن اتّضح مَن يربح الحربَ الأهلية، حاوَل كثيرون من قليلي القناعة بالاشتراكية -أو الخالين منها- دخولَ الحزب. وهكذا صار الحزب بعيدًا عن كونه قوةً اشتراكيةً متجانسة؛ وفي أحسن الأحوال لم تكن سوى عناصره القيادية والأكثر نضالية منغرسةً حقًّا في التقليد الاشتراكي.

وقد وازَى هذا التخفيفَ الداخلي في الحزب ظاهرةٌ مماثلة في جهاز الدولة ذاته. فلكي يحافظ البلاشفةُ على السيطرة على المجتمع الروسي اضطرّوا إلى الاستعانة بآلاف من موظفي البيروقراطية القيصرية القديمة لإبقاء آلة الحكم عاملةً. نظريًا كان من المفترض أن يوجِّه البلاشفةُ عملَ هؤلاء في اتجاهٍ اشتراكي، أمّا عمليًا فقد غلبت العاداتُ وطرائقُ العمل القديمة، خصوصًا المواقفُ ما قبل الثورية إزاء الجماهير.

كان لينين شديدَ الوعي بتبعات ذلك؛ إذ قال في مؤتمر الحزب في مارس/آذار 1922:

«ما ينقصنا واضحٌ تمامًا... إن الشريحة الحاكمة من الشيوعيين تفتقر إلى الثقافة. لننظر إلى موسكو: هذه الكتلة من البيروقراطيين — من يقود مَن؟ أَهُم الـ4,700 شيوعيًّا المسؤولين، أم هذه الكتلة البيروقراطية؟ لا أظن أن في وسعكم أن تقولوا بصدق إن الشيوعيين يقودون هذه الكتلة. بصراحة: إنهم ليسوا القادة بل المقودون.»

وفي أواخر 1922 وصف جهاز الدولة بأنه «مُستعارٌ من القيصرية ولم تمسّه روحُ العالم السوفييتي إلا بالكاد... إنه آليةٌ برجوازيةٌ وقيصرية.» [6] وفي جدل 1920 حول دور النقابات قال:

«إن دولتنا ليست في الحقيقة دولةَ عمّالٍ خالصة، بل دولةُ عمّالٍ وفلاحين... وليس هذا كل شيء. يُبيّن برنامجُ حزبنا أنّ دولتنا دولةُ عمّالٍ ذاتُ تشوّهاتٍ بيروقراطية.» [7]

وكان الواقع أشدَّ سوءًا من ذلك. فلم يكن الأمر أنّ البلاشفة القدامى وجدوا أنفسهم حيث تجعل القوةُ المركّبةُ للطبقات المعادية والجمودُ البيروقراطي تحقيقَ مقاصدهم الاشتراكية عسيرًا فحسب، بل إن هذه المقاصد نفسَها لم يكن بوسعها أن تبقى غيرَ ملوّثة في بيئةٍ معادية. فقد ألزمت متطلباتُ بناء جيشٍ من كتلةٍ فلاحيةٍ في الغالب غيرِ مكترثة كثيرًا من خيرةِ أعضاء الحزب بعاداتٍ سلطوية.

وتحت «النيب» تغيّر الوضع، لكنه ظلّ بعيدًا عن التفاعل الديمقراطي بين القادة والمقودين الذي هو جوهرُ الديمقراطية الاشتراكية. وجد كثير من أعضاء الحزب أنفسهم يحتاجون إلى ضبط المجتمع عبر التفاهم مع التاجر الصغير والرأسمالي الصغير والكولاك؛ كان عليهم تمثيلُ مصالح «دولة العمال» في مواجهة هذه العناصر، لا عبر صدامٍ مباشر كما في السابق، بل عبر تعاونٍ محدود. وبدا أنّ كثيرين منهم صاروا أكثر تأثرًا بهذه العلاقة المباشرة الملموسة مع عناصر البرجوازية الصغيرة من روابطهم غير الملموسة بطبقةٍ عاملةٍ ضعيفةٍ مُحبَطة.

وفوق ذلك كلّه، تسرّب تأثيرُ البيروقراطية القديمة -التي غمر أفرادُها الحزبَ- إلى داخله. وقد فرض انعزالُ الحزب عن القوى الطبقية خارجه، تلك التي كان يمكن أن تسند حكمَه، أن يُعمِل على ذاته انضباطًا حديديًا. لذا، وفي المؤتمر العاشر للحزب -مع افتراض استمرار النقاش الداخلي [8]- حُظِر تشكيلُ الفِرَق/الفصائل رسميًا مؤقتًا. غير أنّ هذا الطلبَ على التماسك سرعان ما انحدر إلى قبول طرائق السيطرة البيروقراطية داخل الحزب. وقد ظهرت شكاوى المعارضة من ذلك في أبريل/نيسان 1920. وبحلول 1922 كتب لينين نفسُه: «لدينا بيروقراطيةٌ لا في مؤسسات السوفييت فحسب، بل في مؤسسات الحزب أيضًا.»

ويتجلّى تآكلُ الديمقراطية الداخلية أوضحَ ما يكون في مصائر المعارضات المتعاقبة للقيادة المركزية. ففي 1917 و1918 كان الجدلُ الحرّ داخل الحزب، وحقُّ المجموعات المختلفة في التنظيم حول برامجها، أمرًا مُسَلَّمًا به. كان لينين نفسُه في الأقلية مرتين على الأقل (عند «موضوعات أبريل»، وبعدها بنحو عام إبّان مفاوضات بريست–ليتوفسك).

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 1917 استطاع البلاشفةُ الذين خالفوا قرارَ استيلاء الحزب منفردًا على السلطة أن يستقيلوا من الحكومة لإرغامها -من دون إجراءاتٍ تأديبية- على تغيير موقفها. كما نوقشت الخلافات حول التقدّم نحو وارسو وحول دور النقابات علنًا في صحافة الحزب. وحتى 1921 طُبع «برنامجُ معارضة العمال» بربع مليون نسخة على نفقة الحزب، وانتُخب اثنان من المعارضة في اللجنة المركزية. وفي 1923، حين تبلورت «المعارضة اليسارية»، ظلّ بوسعها أن تعرِض آراءها في «البرافدا»، وإنْ كانت مقابل كل مقالٍ معارض عشرةُ مقالاتٍ تدافع عن القيادة.

ومع ذلك، ظلّت فرصُ أيّ معارضةٍ للعمل بفعالية تتضاءل. فبعد المؤتمر العاشر حُظِرت «معارضةُ العمال». وبحلول 1923 كتبت «منصة الـ46» أنّ «السلمَ الأماناتيَّ للحزب (التسلسل الهرمي للأمانة) يستقطب، على نحوٍ متزايد، عضويةَ المؤتمرات والكونجرسات.» [9] وحتى بوخارين، المؤيدُ للقيادة ورئيسُ تحرير «البرافدا»، صوّر آلياتِ العمل المعتادة في الحزب على أنها غيرُ ديمقراطية:

> «... عادةً ما يُعيَّن أمناءُ اللجان الفرعية من قِبل اللجان المناطقية؛ واعلموا أنّ المناطق لا تحاول حتى حمل هذه اللجان الفرعية على قبول مرشّحيها، بل تكتفي بتعيين هذا الرفيق أو ذاك. وكقاعدةٍ عامة، يجري التصويتُ على نحوٍ مُسَلَّم به: يُسأل الحضورُ: "مَن ضد؟" وبمقدار ما يخشى المرءُ الكلامَ ضدّ، يجد المرشّحُ المُعيَّن نفسَه مُنتخَبًا...» [10]

وقد انكشف المدى الحقيقي للبيروقراطية حين انقسمت «الثلاثية» التي تولّت قيادة الحزب أثناء مرض لينين. ففي أواخر 1925 انتقل زينوفييف وكامينيف وكروبسكايا إلى المعارضة في مواجهة مركز الحزب الذي صار تحت سيطرة ستالين. كان زينوفييف يرأس الحزبَ في لينينغراد، ومن ذلك المنصب كان يُمسك جهازَ العاصمة الشمالية وعدةَ صحفٍ مؤثّرة.

وفي المؤتمر الرابع عشر للحزب أيّد كلُّ مندوبٍ من لينينغراد معارضتَه للمركز. لكن خلال أسابيع من هزيمة معارضته، باتت جميعُ أقسام الحزب في لينينغراد -باستثناء بضع مئاتٍ من المعارضين المتمرّسين- تصوّت على قراراتٍ تؤيّد سياساتِ ستالين. كلّ ما تطلّبه الأمر إقصاءُ رؤساء إدارة الحزب في المدينة. مَن يسيطر على البيروقراطية يسيطر على الحزب. حين كان زينوفييف يسيطر عليها كانت معارضة؛ فلمّا أضاف ستالين المدينة إلى جهازه القُطري تحوّلت إلى مؤيدةٍ لسياساته. وبمجرد تبدّل القادة تحوّل «المونوليث الزينوفييفي» إلى «مونوليث ستاليني».

لقد بدأ صعودُ البيروقراطية في جهاز الدولة السوفييتية وفي الحزب نتيجةَ استئصال الطبقة العاملة خلال الحرب الأهلية، لكنه تواصل حتى مع تعافي الصناعة ونموّ الطبقة العاملة زمن «النيب». لقد أدّى التعافي الاقتصادي، بدلًا من رفع مكانة الطبقة العاملة داخل «دولة العمال»، إلى خفضها.

ومن حيث المادّة الخالصة، ساءَت (نسبيًا) مكانةُ العامل بفعل التنازلات للفلاحين في «النيب»:

«بعد أن كان محطَّ الإشادة في كل مكان إبّان "شيوعية الحرب" بوصفه البطل الاسميّ لدكتاتورية البروليتاريا، بات مُعرّضًا لأن يصير "الابنَ غير الشرعي" للنيب. وفي أزمة 1923 الاقتصادية لم يجد لا المدافعون عن السياسة الرسمية ولا من ناهضوها باسم تطوير الصناعة ضرورةً لمعالجة مظالم العامل الصناعي أو مصالحه كمسألةٍ ذات شأنٍ كبير.» [11]

ولم يتراجع وضعُ العامل إزاء الفلاح فحسب، بل أيضًا مقارنةً بمديري الصناعة ومُشغّليها. فبينما كان 65٪ من الكادر الإداري في 1922 يُصنَّفون رسميًا كعمّال (و35٪ غيرَ عمّال)، انقلبت الأرقام بعد عامٍ تقريبًا: 36٪ عمّال و64٪ غيرُ عمّال. [12]

وظهرت طبقةُ «الصناعيين الحُمر» جماعةً مميَّزة برواتب مرتفعة، وبفضل نظام «الإدارة الفردية» في المصانع، باتت هذه الطبقة قادرةً على التوظيف والصرف بإرادةٍ منفردة. وفي الوقت نفسة أصبحت البطالةُ واسعةَ الانتشار سِمةً مزمنةً للاقتصاد السوفييتي، فبلغت نحو مليونٍ وربع المليون في 1923–1924.

6. انقسامات الحزب 1921–1929

يصنع البشر التاريخ، ولكن ليس في ظروفٍ من صنعهم. وفي أثناء ذلك يغيّرون تلك الظروف كما يغيّرون أنفسهم. ولم يكن الحزب البلشفي في منأى عن هذه الحقيقة أكثر من أي جماعةٍ أخرى في التاريخ. فبينما كان يحاول الحفاظ على تماسك النسيج الروسي في فوضى الحرب الأهلية والثورة المضادّة والمجاعة، كانت نواياه الاشتراكية عاملًا محدِّدًا لمسار التاريخ؛ غير أنّ القوى الاجتماعية التي اضطر للعمل عبرها لم تترك أعضاء الحزب من دون أثر.

إن الحفاظ على وحدة روسيا في عهد السياسة الاقتصادية الجديدة اقتضى التوسّط بين طبقاتٍ اجتماعيةٍ مختلفة لمنع الصدامات المُعطِّلة. ولم يكن بوسع الثورة البقاء إلا إذا لبّى الحزبُ والدولةُ احتياجاتِ طبقاتٍ متعدّدة، كثيرًا ما كانت متناقضة المصالح. لذا كان لا بدّ من ترتيباتٍ تُرضي تطلّعاتِ الفلاحين الفردية إلى جانب المقاصد الجماعية، أي الديمقراطية للاشتراكية.

وفي هذا المسار، إذ ارتفع الحزبُ فوق الطبقات الاجتماعية المختلفة، كان عليه أن يعكس داخل بنيته تلك الاختلافات نفسها. لقد دفعت ضغوطُ الطبقات المتعدّدة على الحزبِ فِرَقَه المختلفة إلى تعريف طموحاتها الاشتراكية بعباراتٍ تنسجم مع مصالح تلك الطبقات. أمّا الطبقة الوحيدة القادرة على ممارسة ضغوطٍ اشتراكيةٍ أصيلة -أي الطبقة العاملة- فكانت الأضعف، والأكثر تفككًا، وبالتالي الأقل قدرةً على التأثير.

7. المعارضة اليسارية

ولا شكّ أنّ المعارضة اليسارية كانت، من حيث أفكارها، الفصيلَ الأكثر التصاقًا بالتراث الاشتراكي الثوري للبلشفية. فقد رفضت إعادةَ تعريف الاشتراكية كي تعني إمّا اقتصادًا فلاحيًا بطيءَ النمو، أو تراكمًا لأجل التراكم. وحافظت على اعتبار الديمقراطية العمالية جوهرَ الاشتراكية. ورفضت إخضاع الثورة العالمية لمقتضيات الشعار الشوفيني الرجعي «بناء الاشتراكية في بلدٍ واحد».

مع ذلك، لا يمكن القول إنّ المعارضة اليسارية كانت -بمعنى مباشر- «الفصيلَ البروليتاري» داخل الحزب. ففي روسيا العشرينيات كانت الطبقةُ العاملة أقلَّ من غيرها قدرةً على الضغط على الحزب. فبعد الحرب الأهلية، أُعيد بناؤها في ظروفٍ أضعفت قدرتَها على النضال لأجل أهدافها: بطالةٌ مرتفعة؛ أكثرُ العمال نضاليةً إمّا قضوا في الحرب الأهلية أو رُفعوا إلى مراتب البيروقراطية؛ وقسمٌ كبير من الطبقة مؤلّفٌ من فلاحين قادمين حديثًا من الريف. وكان موقفُها المألوف ليس تأييد المعارضة، بل اللامبالاةَ بالنقاشات السياسية، ما جعلها قابلةً للتوجيه من أعلى في معظم الأحيان على الأقل.

وهكذا وجدت المعارضةُ اليسارية نفسها في الوضع المألوف لدى الاشتراكيين: برنامجٌ اشتراكيٌّ لفعلٍ عمّاليٍّ جماعي، فيما العمّال أنفسهم مُرهقون متثَبِّطو الهمّة عن القتال.

ولم تقتصر صعوباتُ المعارضة على لامبالاة العمال، بل شملت إدراكَها الواقعيَّ للظروف الاقتصادية. فقد شدّدت حججُها على أنّ نقصَ الموضوعي للموارد سيجعل الحياةَ عسيرةً أيًّا تكن السياسات المتّبَعة. وأكّدت ضرورةَ تطوير الصناعة داخليًا، إلى جانب حتميّة امتداد الثورة وسيلةً لتحقيق ذلك.

لكن على المدى القصير، لم يكن في وُسعها أن تقدّم الكثير للعمّال حتى مع انتهاج سياسةٍ اشتراكيةٍ صائبة. ولمّا بدأ تروتسكي وبريوبراجينسكي بالمطالبة بزيادة التخطيط، أوضحا أنّ ذلك لا يتمّ إلا عبر الضغط على الفلاحين ومع تضحياتٍ من العمال. ولمّا توحّدت المعارضةُ «التروتسكيّة» و«الزينوفييفيّة» عام 1926 جعلت تحسينَ أوضاع العمّال أولويةً أولى، لكنها كانت واقعيةً كفايةً لتندّد بوعودِ ستالين للعمّال -التي جاوزت مطالبَها- واصفةً إيّاها بالطوباوية.

لا متّسع هنا لمناقشة المنصّات المتعدّدة التي قدّمتها المعارضةُ اليسارية. لكن يمكن إجمالُها في ثلاثة محاورَ مترابطة:

1. لا يمكن للثورة أن تتقدّم في اتجاهٍ اشتراكي إلا إذا ازداد الثقلُ الاقتصادي للمدن قياسًا بالريف، وللصناعة قياسًا بالزراعة. وهذا يقتضي تخطيط الصناعة واتباع سياسةٍ ضريبيةٍ تميّز عمدًا ضدّ الفلاح الثري. وإلاّ راكم هذا الأخيرُ قوّةً اقتصاديةً تكفي لإخضاع الدولة لمصالحه، فتحدثُ ترميدور (ثورةٌ مضادّة داخلية).

2. ينبغي أن يصاحب هذا التطوّر الصناعي تعزيزُ الديمقراطية العمالية، لإنهاء النزعات البيروقراطية في الحزب والدولة.

3. قد تُبقي هاتان السياستان روسيا معقلًا للثورة، لكنّهما لا تصنعان المستوى المادّي والثقافيّ المشروط للاشتراكية؛ وذلك يتطلّب امتداد الثورة إلى الخارج.

ومن حيث الاقتصاد البحت، لم يتضمّن هذا البرنامج ما يستحيل. بل إنّ مطلب تخطيط التصنيع والضغط على الفلاحين قد نُفِّذ في النهاية، وإنْ على نحوٍ ناقضَ مقاصدَ المعارضة. غير أنّ الذين سيطروا على الحزب منذ 1923 لم يرَوا في ذلك حكمة؛ ولم يُجبِرْهم على التخطيط والتصنيع إلا أزمةٌ اقتصاديةٌ حادّة في 1928. وعلى مدى السنوات الخمس السابقة طاردوا اليساريين وطردوا قادتهم. أمّا المحورُ الثاني فلم يُنفَّذ قطّ. وبالنسبة للمحور الثالث فقد كان أرثوذكسيةً بلشفية في 1923 [13]، ثم رُفض نهائيًا على يد قادة الحزب عام 1925.

ولم تكن الاعتبارات الاقتصادية هي ما منع الحزب من قبول هذا البرنامج، بل ميزانُ القوى الاجتماعية المتشكّل داخل الحزب ذاته. كان البرنامج يقتضي قطعًا مع وتيرة إنتاجٍ تُحدِّدها الضغوطُ الاقتصادية للفلاحين. وقد نشأت داخل الحزب فئتـان من القوى الاجتماعية عارضتا ذلك.

8. «اليمين» و«الوسط»

كانت المجموعة الأولى هي الأبسط: تألّفت من عناصر لا ترى في تقديم التنازلات للفلاحين ضررًا على البناء الاشتراكي، وأرادت بوعيٍ أن يُكيّف الحزب برنامجَه مع احتياجات الفلاحين. ولم يكن هذا مجرّد طرحٍ نظري، بل عبّر عن مصالح كلّ من في الحزب والمؤسسات السوفييتية ممّن وجدوا التعاونَ مع الفلاحين -بما في ذلك الكولاك والمزارعون الرأسماليون وأثرياء النيب (NEPmen)- أمرًا ملائمًا. وقد وجد هؤلاء تعبيرهم النظري لدى بوخارين في شعاره للفلاحين: «اغنوا أنفسكم».

أما التيارُ الثاني فاستمدّ قوّتَه من قوىً اجتماعية داخل الحزب وخارجه على حدٍّ سواء. وكان همُّه المُعلَن حفظَ التماسك الاجتماعي؛ لذا قاوم التوتّرات التي يُرجَّح أن تنشأ إذا بُذلت جهودٌ واعية لإخضاع الريف للمدينة، لكنّه لم يذهب في ميله المؤيِّد للفلاحين إلى الحدّ الذي بلغه «اليمين». وبوجهٍ عام تكوّن هذا التيار من عناصرَ داخل جهاز الحزب نفسه، وكان موجَّهًا أساسًا إلى الحفاظ على تماسك الحزب بوسائل بيروقراطية. وكان زعيمُه ستالين، رئيسَ الجهاز الحزبي.

بالنسبة إلى المعارضة اليسارية آنذاك، بدا فصيلُ ستالين تيارًا «وسطيًّا» يتأرجح بين تقاليد الحزب (المتجسِّدة في برنامج اليسار) وبين «اليمين». وفي عام 1928، حين تبنّى ستالين فجأةً البندَ الأول من برنامج المعارضة نفسها، وانقلب على «اليمين» بحدّةٍ لا تقلّ عن حدّته ضدّ «اليسار» قبل أشهر، وبدأ التصنيع ونزعَ ملكية الفلاحين بالكامل (ما عُرف بـ«التجميع» وخصوصًا التجميع القسري) تلقّى هذا التفسيرُ صدمةً قوية. لقد اتّضح أن لستالين قاعدةً اجتماعيةً خاصةً به؛ قاعدةٌ تمكّنه من البقاء حين لا تمارس لا البروليتاريا ولا الفلاحون السلطة.

فإذا كانت المعارضةُ اليسارية حصيلةَ مجموعاتٍ تحرّكها تقاليدُ الحزب الاشتراكية والعمّالية، تسعى إلى تجسيدها في سياساتٍ واقعية، وكانت «اليمين» نتاجَ التكيّف مع ضغوط الفلاحين على الحزب، فإن الفصيلَ الستاليني المنتصر ارتكز أساسًا إلى بيروقراطية الحزب ذاتها.

وقد بدأت هذه البيروقراطية وجودَها عنصرًا ثانويًّا داخل البنية الاجتماعية التي أوجدتها الثورة، تؤدّي وظائفَ أوليّةً فحسب لخدمة حزب العمال. ومع استئصالِ جزءٍ كبيرٍ من البروليتاريا في الحرب الأهلية، وجد الحزبُ نفسَه قائمًا فوق الطبقة.

وفي هذا الظرف غدت مهمّةُ الحفاظ على تماسك الحزب والدولة محوريّة. وعلى نحوٍ متزايد، في الدولة أولًا ثم في الحزب، تولّى هذا الدور أساليبُ السيطرة البيروقراطية، كثيرًا ما مارسها بيروقراطيون قياصرة سابقون. وأخذ جهازُ الحزب يمارس السلطةَ الفعلية داخل الحزب: يعيّن الكوادرَ في كلّ المستويات، ويختار المندوبين للمؤتمرات. فإذا كان الحزبُ -لا الطبقةُ- هو من يسيطر على الدولة والصناعة، فإن جهازَه البيروقراطي هو مَن ورث تدريجيًّا مكاسبَ العمال في الثورة.

وأوّلُ آثار ذلك على مستوى السياسات كان الجمودَ البيروقراطي: قدّم بيروقراطيو الجهاز مقاومةً سلبيةً لكل سياسةٍ قد تُربك مواقعهم، وبدؤوا يتصرّفون قوةً قمعيةً تجاه أيّ مجموعةٍ تُهدِّد مكانتهم؛ ومن هنا اعتراضُهم على برامج اليسار ورفضُهم السماحَ بنقاشٍ حقيقي حولها.

وبينما واجهت البيروقراطيةُ تهديداتِ الاضطراب الاجتماعي بهذه السلبية، كان طبيعيًّا أن تتحالفَ مع «اليمين» وبوخارين. وقد ساعد هذا على حجب تحوّلها المتزايد إلى كيانٍ اجتماعي مستقلّ بذاته، له علاقةٌ مخصوصة بوسائل الإنتاج. بدا قمعُها للمعارضة محاولةً لفرض سياسةٍ مُواليةٍ للفلاحين من أعلى؛ لكنه كان أيضًا جزءًا من صراعها لإزالة أيّ مقاومةٍ لسلطتها هي في الدولة والصناعة. وحتى بعد إعلانها شعارَ «الاشتراكية في بلدٍ واحد»، بدت إخفاقاتُها الخارجية صادرةً -في الظاهر- عن جمودها البيروقراطي وميل سياساتها داخليًّا إلى الفلاحين، أكثرَ من صدورها عن دورٍ مُضادٍّ للثورة عن وعيٍ وتصميم.

ومع ذلك، فقد كانت البيروقراطيةُ -طوال هذه الفترة- تتحوّل من «طبقةٍ في ذاتها» إلى «طبقةٍ لذاتها». فعند تدشين «النيب» كان من الموضوعي أنّ السلطةَ في الحزب والدولة بيد مجموعةٍ صغيرةٍ من المكلَّفين؛ لكن هؤلاء لم يكونوا بعدُ طبقةً حاكمةً متماسكة ولا واعيةً بمصلحةٍ مشتركة.

كانت السياساتُ المطبَّقة لا تزال تتشكّل تحت تأثير عناصرَ في الحزب متأثّرةٍ بقوة بتقاليد الاشتراكية الثورية. وإذا كانت الظروفُ الموضوعية في الداخل قد جعلت الديمقراطيةَ العمّالية غير موجودة عمليًّا، فقد بقي احتمالُ أن يعيدَ أولئك المتشبّعون بتقاليد الحزب بناءَها متى وقع التعافي الصناعي في الداخل وامتدّت الثورةُ إلى الخارج.

وعلى الصعيد العالمي واصل الحزبُ أداءَ دورٍ ثوري؛ إذ إن أخطاءه في نصح الأحزاب الأجنبية -وبعضُها، بلا ريب، نتج من طابعه البيروقراطي المتزايد- لم ترقَ إلى جرائم إخضاع هذه الأحزاب لمصالح وطنيةٍ ضيّقة. وتحت سطح الصراعات الفئوية في عشرينيات القرن الماضي كانت تجري عمليةُ تخلُّص هذا التكتّل الاجتماعي من إرث الثورة ليغدو طبقةً واعيةً بذاتها، ذات أهدافٍ ومصالحَ مستقلّة.

9. الثورة المضادّة

يُقال كثيرًا إن صعود الستالينية في روسيا لا يمكن اعتباره «ثورةً مضادّة» لأنه كان عمليةً تدريجية (فعلى سبيل المثال، رأى تروتسكي أن هذا التصوّر ينطوي على «إرجاع شريط الإصلاحية إلى الوراء»).

لكن هذا يُسيء فهم المنهج الماركسي. فليس صحيحًا أن الانتقال من نمطٍ اجتماعي إلى آخر يستلزم دومًا تحوّلًا مباغتًا واحدًا. هذا صحيحٌ في الانتقال من دولةٍ رأسمالية إلى دولة عمّال، لأن الطبقة العاملة لا تمارس سلطتها إلا دفعةً واحدة، وبصورةٍ جماعية، عبر صدامٍ مع الطبقة الحاكمة تُهزم فيه قوى الأخيرة بوصفه تتويجًا لسنواتٍ طويلة من النضال.

أمّا في الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، فثمّة حالاتٌ كثيرة لا يقع فيها صدامٌ حاسمٌ واحد، بل سلسلةٌ من التحوّلات متفاوتة الحدّة وعلى مستوياتٍ مختلفة، تفرض فيها الطبقةُ الاقتصاديةُ الحاسمة -أي البرجوازية- تنازلاتٍ سياسيةً لصالحها.

وقد سارت الثورةُ المضادّة في روسيا على هذا الطريق الثاني لا الأوّل. إذ لم تكن البيروقراطية مضطرةً إلى انتزاع السلطة من الطبقة العاملة دفعةً واحدة. فبعد استئصال الطبقة العاملة، باتت السلطةُ في يدها على كلّ مستويات المجتمع الروسي. كان أفرادُها يسيطرون على الصناعة والشرطة والجيش. ولم يكن عليهم حتى أن ينتزعوا السيطرة على جهاز الدولة كي يطابق قوّتهم الاقتصادية، على نحو ما فعلت البرجوازيةُ بنجاحٍ في بلدانٍ عدّة دون مواجهةٍ مباغتة؛ كان عليهم فقط أن يُخضعوا البنيةَ السياسيةَ والصناعية التي كانوا يتحكّمون بها أصلًا لمصالحهم الخاصة.

وقد وقع ذلك لا «بالتدرّج» بالمعنى السطحي، بل عبر تتابعٍ من التحوّلات النوعية التي جرى فيها مواءمةُ طريقةِ عمل الحزب مع مقتضيات البيروقراطية المركزية. ولم يكن بالإمكان إنجازُ أيٍّ من هذه التحوّلات النوعية إلا بمواجهةٍ مباشرة مع العناصر داخل الحزب التي ظلّت -لأيّ سبب- متمسّكةً بالتقاليد الاشتراكية الثورية.

كانت أوّلُ هذه المواجهات -وأهمُّها- مع المعارضة اليسارية عام 1923. ورغم أن هذه المعارضة لم تكن -بحسمٍ لا لُبس فيه- مناهِضةً لما كان يجري داخل الحزب (فزعيمُها، تروتسكي، أدلى إبّان جدل

النقابات عام 1920 ببعض التصريحات الاستبدالية الفجّة؛ كما أن بيانَها العلني الأوّل، «منصة الـ46»، لم يُقرَّه موقّعوه إلا مع تحفّظاتٍ وتعديلاتٍ عديدة)، فقد واجهتها البيروقراطيةُ بعداءٍ غير مسبوق.

ولحماية سلطتها لجأت المجموعةُ الحاكمة إلى أساليب جدلٍ لم يعرفها الحزبُ البلشفي من قبل: حلّ التشهيرُ المنهجي محلَّ النقاش العقلاني؛ وبات تحكّمُ أمانة الحزب بالتعيينات يُستَخدم علنًا، ولأوّل مرّة، لإقصاء المتعاطفين مع المعارضة من مناصبهم (مثلًا: أُقيلت أغلبيةُ أعضاء اللجنة المركزية لـالكومسومول ونُقلوا إلى الأقاليم بعد أن ردّ بعضُهم على الهجمات ضد تروتسكي).

ولتبرير ذلك ابتدعت الفئةُ الحاكمة كيانين أيديولوجيَّين متقابلين: من جهةٍ دشّنت عبادة «اللينينية» (على الرغم من اعتراض أرملة لينين)، وحاولت رفعَ لينين إلى منزلةٍ شبه مقدّسة عبر تحنيط جثمانه على طريقة الفراعنة؛ ومن جهةٍ أخرى اخترعت «التروتسكية» بوصفها اتجاهًا مناوئًا «للينينية»، واستندت إلى اقتباساتٍ متفرّقة من لينين تعود إلى عشرةٍ أو حتى عشرين عامًا، متجاهلةً «وصيّته» الأخيرة التي وصف فيها تروتسكي بأنه «أكفأُ أعضاء اللجنة المركزية» واقترح فيها عزل ستالين.

لقد ارتكب قادةُ الحزب هذه التشويهات عن وعيٍ صريحٍ لدرء أي تهديدٍ لسيطرتهم على الحزب (واعترف زينوفييف ـــ وكان يومها من قادة «الثلاثية» ـــ بذلك لاحقًا). وبذلك كانت فئةٌ من الحزب تُظهِر أن سلطتَها باتت أهمَّ عندها من تقليد الحزب في النقاش الداخلي الحرّ؛ وباختزال النظرية إلى مجرّد مُلحقٍ لطموحاتها، بدأت بيروقراطيةُ الحزب تُثبِت هويتها في مواجهة الجماعات الاجتماعية الأخرى.

أما المواجهةُ الكبرى الثانية فبدأت على نحوٍ مختلف: لم تكن بادئ الأمر صدامًا بين أصحاب التطلّعات الاشتراكية وبين البيروقراطية المتنامية، بل بين الزعيم الظاهري للحزب يومئذ (زينوفييف) وجهاز الحزب الذي كان يحكم فعليًّا.

ففي لينينغراد كان زينوفييف يسيطر على قسمٍ من البيروقراطية باستقلالٍ نسبيّ عن سائر الجهاز. ورغم أن أسلوبَ عمل هذا القسم لم يختلف عن السائد في البلاد، فإن استقلالَه نفسَه كان عقبةً أمام البيروقراطية المركزية، إذ مثّل مصدرًا محتملًا لسياساتٍ وأنشطة قد تربك حكمها العام.

لذا كان لا بد من استتباعه للجهاز المركزي؛ وفي هذا المسار أُجبِر زينوفييف على التخلّي عن موقعه القيادي. وإذ فقده عاد يلتفت إلى تقاليد البلشفية التاريخية وسياسات اليسار (من دون أن يفقد تمامًا رغبته في البقاء ضمن الكتلة الحاكمة، فظلّ يتأرجح عشرَ سنواتٍ بين اليسار والجهاز).

ومع سقوط زينوفييف آلت السلطة إلى ستالين الذي جسّد -باستعماله غير المقيَّد لأساليب السيطرة البيروقراطية على الحزب، وازدرائه النظرية، وعدائه لتقاليد الثورة التي كان دوره فيها ثانويًّا، واستعداده لأي وسيلة لتصفية من قادوا الثورة فعلًا- تنامي وعي الجهاز بذاته.

وقد ظهرت هذه السمات بأقصى ما يكون في صراعه مع المعارضة الجديدة: تُحشَد الاجتماعات، ويُقاطع الخطباء بالصراخ، وتُرحَّل قياداتٌ معارِضة بارزة إلى مناصبَ ثانويةٍ في مناطق نائية، ويُستَخدم ضبّاطٌ قياصرةٌ سابقون عملاءَ مُندسّين محرِّضين لتشويه المعارضة. وفي 1928 بدأ ستالين يحاكي القياصرة صراحةً، فشرع ينفي الثوريين إلى سيبيريا. وعلى المدى الأطول لم يكفِ هذا؛ ففَعَل ما عجز عنه آل رومانوف: القتلُ المنهجيّ لأولئك الذين شكّلوا حزبَ 1917 الثوري.

بحلول 1928 كانت الكتلةُ الستالينية قد أحكمت سيطرتَها على الحزب والدولة. وحين انشقّ بوخارين والجناحُ اليميني -مذعورين ممّا أسهموا في صنعه- وجدوا أنفسهم أضعفَ من المعارضة اليسارية سابقًا. غير أنّ الحزب لم يكن مسيطرًا على كامل المجتمع الروسي؛ فالمدن-حيث السلطة الفعلية- كانت لا تزال محاطةً ببحرٍ من الإنتاج الفلاحي. لقد اغتصبت البيروقراطيةُ مكاسبَ الطبقة العاملة في الثورة، لكن الفلاحين لم يمسَّهم ذلك مباشرة. وقد كشفت ممانعةٌ جماهيريةٌ لبيع الحبوب عام 1928 حدودَ سلطة البيروقراطية بوضوح.

ما تلا ذلك كان توكيدَ سلطة المدن على الريف، ذاك الذي طالبت به المعارضةُ اليسارية لسنوات. وقد دفع هذا بعضَ المعارضين السابقين (مثل بريوبراجينسكي وراديك) إلى مصالحة ستالين. غير أنّ هذه السياسة كانت، في روحها، نقيضًا لسياسة اليسار: فقد كان اليسارُ يشدّد على إخضاع الإنتاج الفلاحي للصناعة المملوكة للعمّال في المدن؛ لكن الصناعة في المدن لم تعد مملوكةً للعمّال، بل خضعت لسيطرة بيروقراطيةٍ تمسك بالدولة.

وهكذا صار توكيدُ هيمنة المدينة على الريف توكيدًا لهيمنة البيروقراطية على آخر أجزاء المجتمع الواقعة خارج قبضتها، لا هيمنة الطبقة العاملة على الفلاحين. وقد فُرِضت هذه الهيمنة بكلّ ما عرفتْه الطبقاتُ الحاكمة دومًا من شراسة: لم يقتصر الأمر على الكولاك، بل طال جميعَ درجات الفلاحين، وقُرىً بأكملها عانت. وهكذا كان «الانعطاف اليساري» عام 1928 تصفيةً نهائيةً لثورة 1917 في المدينة والريف معًا.

لا شكّ أنه بحلول 1928 كانت طبقةٌ جديدة قد أمسكت بالسلطة في روسيا. ولم تحتج هذه الطبقةُ إلى صدامٍ عسكريّ مباشرٍ مع العمّال كي تستولي على السلطة، لأن سلطةَ العمّال المباشرة كانت قد زالت منذ 1918. لكنها احتاجت إلى تطهير الحزب الذي بقي ممسكًا بالسلطة من كلّ من احتفظ -ولو بخيطٍ

واهٍ- بصلةٍ بالتقليد الاشتراكي. ولمّا واجهتها طبقةٌ عاملةٌ متجدّدة لاحقًا، في برلين أو بودابست، أو في روسيا نفسها (كما في نوفوتشِركاسك 1962)، استعملت الدبابات التي لم تحتج إليها عام 1928.

كانت المعارضةُ اليسارية بعيدةً عن الوضوح التام بشأن ما تقاتل ضده. فقد ظلّ تروتسكي — حتى مماتِه — يرى أن جهازَ الدولة الذي لاحقه واغتاله «جهازُ دولةٍ عماليةٌ متدهورة». ومع ذلك، كانت تلك المعارضةُ وحدها مَن ناضلت يومًا بيوم ضد تدمير البيروقراطية الستالينية للثورة في الداخل ومنعها الثورةَ في الخارج. [14] وعلى مدى فترةٍ تاريخيةٍ كاملة، كانت هي من قاوم التشويهات التي أحدثتها الستالينيةُ والديمقراطيةُ الاجتماعية في الحركة الاشتراكية. وقد زادت نظريتُها الخاصة عن روسيا من صعوبة مهمّتها، لكنها أدّتها مع ذلك. ولهذا، فإن أيَّ حركةٍ ثوريةٍ حقيقيةٍ اليوم لا بُدّ أن تضع نفسها ضمن ذلك التقليد.

هوامش

1. تروتسكي، الثورة الروسية، ص. 72.

2. مارتوف إلى آكسلرود، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 1917، مُقتبَس في: إسرائيل غيتزلر، مارتوف، كامبريدج، 1967.

3. إسرائيل غيتزلر، المصدر نفسه (op. cit.)، ص. 183.

4. المصدر نفسه، ص. 199.

5. انظر: تروتسكي، الضجّة حول كرونشتادت (Hue and Cry over Kronstadt).

6. مُقتبَس في: ماكس شاختمن، الصراع من أجل المسار الجديد (The Struggle for the New Course)، نيويورك، 1943، ص. 150.

7. لينين، الأعمال الكاملة (Collected Works)، المجلد 32، ص. 24.

8. انظر ردّ لينين على مطالبة ريازانوف بحظر «الاعتياد» على أن تطرح مجموعات داخل الحزب «منصّات» (Platforms):
«لا يمكننا أن نجرّد الحزب وأعضاء اللجنة المركزية من حقّ مناشدة الحزب في حال حدوث خلاف حول قضايا أساسية. لا أستطيع أن أتخيّل كيف يمكننا فعل شيء كهذا!»
لينين، الأعمال الكاملة، المجلد 32، ص. 261.

9. ملحق كتاب إي. إتش. كار، الفترة الانتقالية (The Interregnum)، ص. 369.

10. مُقتبَس في: شاختمن، المصدر نفسه (op. cit.)، ص. 172.

11. إي. إتش. كار، المصدر نفسه، ص. 39.

12. المصدر نفسه.

13. قارن: ستالين، لينين واللينينية (Lenin and Leninism)، الطبعة الروسية 1924، ص 40:
«هل يمكن تحقيق الانتصار النهائي للاشتراكية في بلدٍ واحد دون الجهود المشتركة

لبروليتاريات عدة بلدان متقدّمة؟ لا، هذا غير ممكن».
(مذكور في: تروتسكي، الأممية الثالثة بعد لينين (The Third International after Lenin)، ص. 36.)

14. لا نتناول هنا المعارضات الأسبق، مثل معارضة العمال والمركزيون الديمقراطيون. فعلى الرغم من أنّها نشأت ردًّا على البيروقراطية المبكّرة وانحراف الثورة، فإنها كانت أيضًا جزئيًّا ردّ فعل طوباويًّا إزاء الواقع الموضوعي ذاته (أي القوّة الحقيقية للفلاحين والضعف الحقيقي للطبقة العاملة). وما بقي ذا أهمية من «معارضة العمال» أصبح في نهاية المطاف جزءًا من المعارضة اليسارية، بينما قادتها ـــ كولونتاي وشليابنكوف ـــ قدّما تنازلاتٍ لستالين.